قرونا ونحوه كعلقت عليه اولادا من غيره او افسدت فراشه ولعزلي يا نبطي ونحوه
وزنت يدك او رجلك ونحوه ان فسره بغير القذف قبل وعزر لقوله يا كافر
يا فاسق يا فاجر يا حمار ونحوه وان قذف اهل بلد او قذف جماعة لا عهد
تعسر منهم الزنا عادة عزر لانه لا عار عليهم للقطع بكذبه وكذا لو اختلفا
فقال احدهما الكاذب ابن الزانية عزر ولا حد ويسقط حد القذف بالعفو
اي عفو المقذوف عن القاذف ولا يستوفى حد القذف بدون الطلب اي طلب
المقذوف لانه حقه كما تقدم ولذلك لو قال لمكلف اقذفني فقذفه لم يحد وعزر وان
مات المقذوف ولم يطالب به سقط ولا فلجميع الورثة ولو عفى بعضهم حد للباقي
كما لو من قذف ميتا حد بطلب وارث محصن ومن قذف نبيا كفر بالقتل ولو تاب
او كان كافرا فاسلم باب حد السكر اي الذي يشتاء عنه السكر وهو
اختلاط العقل كل شراب اسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر في اي شيء كان لقوله
عليه السلام كل مسكر خمر وكل خمر حرام رواه احمد وابو داود ولا يباح شربه اي
شرب ما يسكر كثيره للذة ولا تبد او لا عطش ولا غيره الا لدفع لقمة غص بها ولم يجد
غيره اي غير الخمر وخاف تلفا لانه مضطر ويقدم عليها بول وعليها ما نجس وان اذا
شربه اي السكر اسلم او شرب ما خلطه به ولم يستهلك فيه او اكل عجينا لت به مختارا
عالما ان كثيره يسكر فعليه الحد ثمانون جلدة مع الحرية ولان عمر استشار الناس
في حد الخمرة فقال عبد الرحمن اجعله كاخف الحدود ثمانين فضرب عمر ثمانين وكتب
به الى خالد وابي عبيدة في الشام رواه الدارقطني وغيره فان لم يعلم ان كثيره
يسكر فلا حد عليه ويصدق في جهل ذلك وعليه اربعون مع الرق عبدا كان او
امة ويعزر من وجد منه رائحتها او حضر سكرانا لا من جهل التحريم لكن لا يقبل
في نسيان المسلمين وثبت بالاقرار مرة لقذف او بشهادة عدلين وحرم عصير
عنبا اذا اتى عليه ثلاثة ايام بلياليها وبكره الخليطان كتمر مع زبيب لا مع تمر
او نحوه وحده في ماء تخليله ما لم يشتد او تتم له ثلاثة ايام باب
التعزير وهو لغة المنع ومنه التعزير بمعنى النصر لمنعه العار ومن الايذاء
واصطلاحا التاديب لانه يمنع ما لا يجوز فعله وموجبه التعزير لكل معصية

لاحد فيها ولا كفارة كاستمتاع لا حد فيه اي كمباشرة دون فرج وكسرقة لا قطع
لكون المسروق دون نصاب او غير محرز وكجناية لا قود فيها كصغير وكزوجة
بيان المرأة المرأة والقذف بغير الزنا ان لم يكن المقذوف ولد القاذف فان
كان فلا حد ولا تعزير ونحوه اي نحو ما ذكر كشتمه بغير الزنا وقوله الله اكبر عليك
او خصمك ولا يحتاج في اقامة التعزير الى مطالبة ولا يزاد في التعزير على
عشر جلدات لحديث ابي بردة مرفوعا لا يجلد احد فوق عشرة اسواط
الا في حد من حدود الله تعالى متفق عليه وللحاكم نقصه عن العشرة حسب
ما يراه لكن من شرب مسكرا في نهار رمضان حد للشرب وعزر لفطره ه
بعشرين سوطا لفعل علي رضي الله عنه ومن وطئ امة مرأته حد ما لم تكن احللتها له
فيجلد مائة ان علم التحريم فيهما ومن وطئ امة له فيها شرك عزر عامة الاسواط ويحرم
تعزير بحلق لحية وقطع طرف او جرح او اخذ مال او اتلافه ومن استمنى بيده
من رجل او امرأة بغير حاجة عزر لانه معصية وان فعله خوفا من الزنا فلا شيء عليه
ان لم يعتد على نكاح ولو لامة باب القطع في السرقة وهي اخذ
مال على وجه الاختفاء من مالكه او نائبه اذا اخذ الملتزم المكلف مسلما كان او ذميا
بخلاف الحربي من نحو نصابا من حرز مثله من مال معصوم بخلاف حربي لا
شبهة له فيه على وجه الاختفاء قطع لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما والحديث عائشة تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا فلا قطع على منتهب
وهو الذي ياخذ المال على وجه الصحة الظاهرة ولا مختلس وهو الذي يختطف
الشيء ويمر به ولا خائن في وديعة او عارية او غيرها لان ذلك ليس
بسرقة لكن الاصح ان جاحد العارية تقطع ان بلغت نصابا لقول ابن عمر كانت م
مخزومية تستعير المتاع وتجحده فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها رواه
احمد والنسائي وابو داود قال احمد لا اعرف شيئا يدفعه ويقطع الطرار وهو
الذي يبط الجيب او غيره ويأخذ منه او بعد سقوطه نصابا لانه سرق من
حرز وشرعه للقطع في السرقة شروط احدها ان يكون المسروق مالا
محترما لان ما ليس بمال كالحر والخمر لا حرمة له ومال الحربي يجوز سرقته بكل حال فلا قطع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)